

تقرير الرصد والتوثيق السنوي عن حالة حقوق الإنسان في اليمن
خلال عام 2011م

بعنوان

"اليمن يغرق في مستنقع الإرهاب
والجتمع الدولي يتفرج"



إعداد

رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة
بالشراكة مع منظمة 27 أبريل للتوعية الديمقراطية
2011م

مقدمة

إن حقوق الإنسان التي كفلتها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، هي حقوق للأفراد والجماعات ، مع ذلك يمكن التمييز بين حقوق فردية ، وحقوق جماعية والحقوق الفردية هي حقوق يتمتع بها الإنسان الفرد، بما في ذلك الحقوق التي يقتضى الوفاء بها تمتع الفرد بها ضمن جماعات، وحقوق الجماعات الخاصة التي أولتها الشرعة الدولية عناية خاصة، بهدف تخفيف الظلم التاريخي الذي لحق بجماعات معينة من الناس في مجتمع معين ، وتعويضها عنه، ويهدف التقرير السنوي لرابطة المعونة لحقوق الانسان والهجرة لعام 2011م إلى المساهمة في حماية حقوق الإنسان وتطوير العملية الديمقراطية في اليمن من خلال رصد وعرض الوقائع والمعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان وتحديد أسباب ومكامن الخلل ثم الخروج بتوصيات موجهة إلى هيئات الدولة والاحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان والجهات الدولية الداعمة يتحقق هذا الهدف الرئيسي عبر تحقيق عدد من الأهداف الفرعية يتمثل أهمها في إبراز واجبات الجهات المعنية الرسمية والشعبية المحلية والدولية في العمل على اتخاذ التدابير المؤسسية والتشريعية للقضاء التدريجي على مصادر انتهاكات حقوق الانسان وحرياته الأساسية وتوفير شروط الحماية والتحول الديمقراطي وتمكين المنظمات غير الحكومية من وضع استراتيجيات للتصدي للانتهاكات المنتظمة أو شبه المنتظمة والمتكررة والجسيمة والمساهمة في تقدير تصورات لمتطلبات تعزيز حماية حقوق الانسان والتحول الديمقراطي يمكن للأحزاب السياسية الاستفادة منها في وضع رؤاها للتغيير وتعزيز حماية حقوق الانسان ولفت انتباه الجهات الدولية الداعمة لحماية حقوق الانسان إلى أولويات الحماية.

منهجية إعداد التقرير:

اعتمد التقرير اعتماده على المعلومات الميدانية والأخذ بالتأصيل النظري في أضيق الحدود وحيثما توجد ضرورة تقتضيها متطلبات إظهار جسامه الانتهاك ، كما تم إعداد هذا التقرير بعد أن تمكنت الرابطة بجمع وتوفير المعلومات عن الانتهاكات الحاصلة في اليمن خلال العام 2011 ، وتم جمع البيانات من قبل الراصدين .

تعريفات أولية:

الرصد :

عملية استعلام منظمة للحصول على معلومات صحيحة ومدققة وموثقة عملية الحصول على الأدلة والبراهين وهو مصطلح واسع يصف العمل النشط في تجميع المعلومات والتحقق منها واستعمالها فوراً من أجل معالجة مشاكل حقوق الإنسان.

ويشمل رصد حقوق الإنسان جمع المعلومات عن الحوادث وأحداث وانتهاكات حقوق الإنسان.. الخ " وزيارة مواقع محددة مثل أماكن الاعتقال والسجون ومخيمات اللاجئين والمناقشات مع السلطات الحكومية للحصول على المعلومات ومتابعة وسائل العلاج وغير ذلك من إجراءات المتابعة الفورية.

تقصي الحقائق :

هي عملية تصف استخلاص الحقائق من أنشطة الرصد ومن كان هنا هذه المصطلح أضيق نطاقاً من مصطلح الرصد ، ويؤدي تقصي الحقائق إلى قدر كبير من جمع المعلومات للتأكد من الحقائق المحيطة بادعاء انتهاك حقوق الإنسان .

كما يعني تقصي الحقائق التأكيد على مصداقية المنظمة من خلال استعمال إجراءات مقبولة عموماً واثبات النزاهة وعدم التحيز .

عملية التوثيق :

فهي عملية التسجيل المنظمة لنتائج عملية تقصي الحقائق أو التحقيق فيها بهدف تنظيم هذه المعلومات بطريقة تجعل من السهل استعادتها عند الحاجة إليها من خلال استمارة مجهزة مسبقاً.

انتهاكات حقوق الإنسان :

تشمل التعديتات على الحقوق التي تضمنها القوانين الوطنية والأقليمية والدولية لحقوق الإنسان ، كما تشمل الفعل أو إغفال الفعل .

عملية جمع المعلومات :

الهدف الرئيس للرصد هو تعزيز مسئولية الدولة عن حماية حقوق الإنسان ، وتقوم منظمات حقوق الإنسان بجمع معلومات ظاهرة عن مشاكل حقوق الإنسان وأنماط خاصة بالانتهاكات. وتتطلب عملية جمع المعلومات جهدا بالغا ، ويتطلب الرصد أساليب دقيقة لجمع معلومات صحيحة ودقيقة . ويتطلب جمع المعلومات بحثا ومتابعة وتحليلا شاملا ، والمعلومات السليمة تعتبر أساسية لإعداد تقارير موثقة توثيقا جيدا يمكن الإستعانة بها بعد ذلك لتشجيع السلطات على اتخاذ إجراءات .

إذن تتضمن عملية جمع المعلومات تتضمن عدة مراحل هي التحقق من المعلومات من خلال مقابلة الشهود مثلا وتقييم شهاداتهم ثم تحليل المعلومات ومدى اتساقها مع المادة التي يتم جمعها من المصادر المستقلة.

أمثلة لوسائل جمع المعلومات :

- . جمع الشهادات
- . تلقي الشكاوي
- . إجراء المقابلات مع أفراد معينين ذوي علاقة بالانتهاك .

مصادر المعلومات :

- . شكاوي الأفراد (رسائل /فاكسات/ المقابلات الشخصية / مكالمات هاتفية /إيميل)
- . شهود العيان
- . وسائل الإعلام وتقاريرها
- . منظمات حكومية وغير حكومية
- . تقارير ودراسات ذات علاقة
- . النشرات العاجلة الصادرة عن المنظمات
- . التقارير الدورية
- . التقارير الصادرة عن اجهزة المراقبة
- . التقارير الصادرة عن المقررين الخاصين .
- . المقالات في الصحف
- . الوسائل والشكاوي الفردية

عناصر الواقعة :

الفعل الضحية الجاني عناصر إضافية

ماذا نرصد ؟

واقعة / ظاهرة

. مؤشرات الوقائع او الظاهرة

. هل تمثل انتهاكا للقانون والمواثيق الدولية

. وقائع مرتبطة بالانتهاك ذاته .

معاينة الواقعة : تصوير الواقعة على الأوراق .

- متى . اين . كيف . من . لماذا . اساليب ووسائل . اثار ونتائج
- نوعية البيانات التي تم رصدها
- معلومات حول الضحية ومعلومات حول القائم بالانتهاك
- معلومات حول المصادر المعتمدة

. الإجراءات والتدخلات المطلوبة لمواجهة الحالة

. معاينة مكان الواقعة

. تحييد المؤثرات الخارجية

. ترتيب زمني للوقائع

الغرض من تقصي الحقائق :

- . مد الضحايا بالعون العاجل خاصة لضحايا الإعتقال والإحتجاز والتعذيب .
- أن التدخل العاجل في الوقت المناسب غالبا ما يعني الفرق بين موت الضحية وحياته فقد يحول التدخل دون استمرار انتهاك حقوق الإنسان ويساعد على استقرار اوضاع الضحية .
- رفع الدعاوي القضائية او اتخاذ اجراءات قانونية للدفاع عن الضحايا او رفع قضايا على المشتبه في تورطهم بحدوث الإنتهاك .
- .. القيام بحملات او مؤتمرات صحفية بهدف خلق ضغوط عن طريق تداول المعلومات ونشرها إلى قطاعات المجتمع .
- . نشر المعلومات على الراي العام
- . تكوين جماعات الضغط عن طريق الإطلاع على نتائج تقصي الحقائق وتوثيقها بهدف المبادرة على التغيير في القوانين مثلا .
- . منع تجدد الإنتهاك بصورة اخرى .

- الفارق بين إجراء تحقيقات صحفية وبين تقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان يكمن في ان التحقيق الصحفي قد لا يراعي معايير صارمة في تقدير حدوث اي انتهاكات لحقوق الإنسان من عدمه، اما بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان فهي تقيم المعلومات التي تحصل عليها من خلال تطبيق معايير حقوق الإنسان ومبادئها من اجل التحقق من حدوث اي انتهاك لهذه الحقوق .

الاعتبارات الأخلاقية في تقصي الحقائق والتوثيق :

- . حماية مصادر المعلومات " حماية سرية المعلومات ومصدرها".
- . مصداقية المعلومات والبيانات .

الغاية من التوثيق :

- . الاستخدام المنظم والدائم للمعلومات من طرف نشطاء حقوق الإنسان
- . استخدام البيانات في تقديم الشكاوي
- . تنظيم الحملات
- . تقديم البيانات للمقررين الخاصين.
- . إعداد التقارير
- . حفظ المعلومات للأجيال القادمة.
- . تجميع المعلومات القانونية واطاحتها للنشطاء
- . معرفة القوانين التي تم خرقها .

الفوضى الخلاقة... والربيع العربي

تحت يافطة " الربيع العربي" سجل العام 2011م رقماً قياسياً من حيث الانتهاكات الحقوقية الجسيمة في الجمهورية اليمنية.

وقد يبدو الأمر طبيعياً إذا ما وقفنا عند حجم الأزمة التي عاشها اليمن، وتشعباتها وحدتها والتي كادت أن تدفع به إلى أتون حرباً أهلية شاملة خصوصاً بعد أن هيا لها انشقاق الجيش وانقسام القبيلة بين السلطة والمعارضة ، الأرضية المناسبة لحدوث ذلك.

أما غير الطبيعي فهو العامل الديني، الذي يكاد يكون – وفقاً للقرائن والبراهين- المتسبب الرئيسي للنسبة الأكبر والأبرز في الجرائم المباشرة وغير المباشرة ، المادية وغير المادية.

وبعيداً عن تفاصيل المشهد اليومي إذا كانت مجزرة جمعة الكرامة وجريمة تفجير مسجد الرئاسة وسيطرة تنظيم القاعدة على أبين وحرب الحصبة والمواجهات المسلحة في أرحب ونهم وتعز وكذا المواجهات المذهبية في صعدة وحجة والجوف ، وفتاوى التكفير التي طالت العديد من المثقفين والإعلاميين، تشكل علامات فارقة في مسار الأزمة اليمنية ، فإن القاسم المشترك فيها كلها هو التوظيف الخاطئ للدين كمنطلق لغايات مشبوهة ليس أقلها " السيطرة على السلطة".

لم تقتصر المشكلة في (الفهم) الخاطئ للدين، لقد تعدت ذلك إلى عوامل أخرى دفعت باتجاه التعامل مع الدين كمعطي يمكن التصرف فيه بحسب ما تقتضيه المصالح والأهواء، حيث لا يعود الدين معياراً في تمييز ما هو صواب مما هو خطأ، أو ما هو حق مما هو باطل، بل يصبح توظيف الدين، والحال هذه ، إحدى أدوات الغلبة في الحلبة السياسية أو الاجتماعية.

• شرعنة العنف وإعلان الجهاد:

لم يكن قد مر شهراً كاملاً من عمر حركات الشباب الاحتجاجية حتى بدت الأصولية السياسية ممثلة بحزب التجمع اليمني للإصلاح- بتحالفاته القبلية والعسكرية والدينية - هي الطاغي وهي الممسك بزمام الأمور ليتحول بذلك، الخطاب من (المدنية) إلى (الدينية).

ومع سيطرة تلك القوى (الإسلام السياسي) على منصات ساحات الاعتصام انحرف المسار ليفسح المجال واسعاً أمام كل ما له علاقة بالعنف... والعنف المضاد. وبين هذا وذاك كان المحتجون السلميون هم الضحية، وظل مؤشر الانتهاكات الحقوقية الجسيمة في تصاعد مستمر وبشكل مخيف، ولعل إعلان الجهاد بإسم (الثورة) كان بداية الانحراف، ففي يوم / / نزل رجل الدين المتشدد الشيخ عبدالمجيد الزنداني- قيادي بارز في حزب الإصلاح- إلى ساحة الاعتصام بحي الجامعة بأمانة العاصمة ومن على المنصة الإعلامية أصدر فتواه الشهيرة عندما خاطب المحتجون بأن ما يقومون به هو الجهاد في سبيل الله.

إن فتوى الزنداني والتي كررها في منطقة أرحب أثناء اندلاع المواجهات المسلحة ضد معسكر الحرس الجمهوري، هي صورة من أبشع صور العنف الموجه ضد قطاع واسع من المجتمع والشعب، وهي نموذج صارخ للأيديولوجيا الأصولية، حيث مفهوم ومعنى الأغلبية الشعبية الديمقراطية لا تعنيهم، بل أقليتهم هي دائماً صاحبة الحق المطلق بعد تكفير الأغلبية. إلا يعني إعلان الجهاد أن الطرف الآخر من الصراع أصبح كافر.

إعلان الجهاد من قبل الزنداني هو في ما معناه أن الطرف الآخر كافر وأن قتاله واجب شرعاً، وهنا تكمن المشكلة: الإرهاب يبدأ فكراً، وفقه القتل الذي يحمله إعلان (الجهاد) إنما هدفه إدخال الوطن ضمن دوامة العنف والقتل المضاد، كون أن من يحملون السلاح- وإن كان تحت مبرر حماية الثورة- ويتوجهون به إلى ممارسة الإرهاب والقتل فإنهم بذلك قد قطعوا الطريق على أنفسهم وعلى الآخرين لمد خطوط الحوار والتفاهات السياسية.

ومهما أختلف المراقبون والمحللون للشأن السياسي اليمني إلا أنهم يتفقون بأن إعلان الجهاد والخطب الدينية التحريضية، وراء أبرز ما شهدته الساحة اليمنية من انتهاكات حقوقية جسيمة وجرائم يندى لها جبين الإنسانية.

والحقيقة التي لا ينبغي القفز عليها أن كل النتائج المترتبة على جرائم التحريض الديني وما ينتج عنها قد ترقى إلى مستوى جرائم الإبادة الجماعية الممنهجة ضد الإنسانية بشتى صورها، ذلك لأن تلك الفتاوى الأيديولوجية باسم الدين تصبح بعد إطلاقها لغة وخطاب وسياسة لتكفير التفكير بل ولتكفير المجتمع، وهي إلى جانب الخطب الدينية التحريضية البعيدة عن المسؤولية الشرعية والإنسانية والخطاب الثوري باسم الجنة ودم الشهداء قد لا تكون مجرد أفعال إجرامية فقط بل أنها تصل إلى مستوى الاتفاق الجنائي المسبق على ارتكاب الجنايات باسم الدين وتحت ستار الشريعة وتحت وهم ضمان دخول الضحية أو الجاني إلى الجنة.

1- مجزرة جمعة الكرامة:

شكلت ما تسمى بـ (جمعة الكرامة) بتاريخ 18 /مارس/ 2011م لما شهدته من أحداث دامية ومؤسفة منعطفاً خطيراً في مسار حركات الشباب الاحتجاجية السلمية وفي مسار الأزمة اليمنية ككل ، ففي تلك الأثناء – وهذا ما يهمننا في التقرير- كان الاشتغال على العواطف الدينية بعد تأويلها الأيدلوجي للنص الديني وبما يخدم أهداف السياسة ، قد بلغ مداه.

لقد بدا خطيب الجمعة في ساحة الاعتصام بحي الجامعة بأمانة العاصمة ، في مغالاته كما لو أنه يملك مفاتيح الجنة ويملك حق توزيعها على الشباب المشاركين في الاعتصام ، وهو خطاب عدائي وكارثي.

إن استخدام الدين والمشاعر الدينية والروحية وتوزيع صكوك الغفران كوسيلة في العمل السياسي وفي تعبئة الناس وبالشكل الذي ظهر به الخطيب في تلك الجمعة ، هو أمر خطير ومحفوف بالمخاطر الجدية، ولهذا كانت النتيجة سقوط زهاء 53 قتيلًا ، حيث تؤكد الشواهد وإفادات العديد من الشخصيات المستقلة التي كانت حاضرة في ساحة الاعتصام أن خطبتي الجمعة يومها ساهمت ولو بصورة غير مباشرة في وقوع الجريمة، كونها حرّضت المتواجدين في ساحة الاعتصام على ضرورة إزالة الجدران التي شيدها سكان الحي المجاور لساحة الاعتصام في صنعاء بهدف الحيلولة دون توسع خيام المعتصمين إلى الشوارع الفرعية وتقييد حركت دخولهم وخروجهم من وإلى منازلهم وبما يحول دون الصدام مع المعتصمين .

لقد وصل الأمر بخطيب الجمعة في إطار عملية التعبئة والتحريض الديني للمعتصمين إلى حد التصريح لهم بأنهم من يحضون بدخول الجنة دون سائر اليمنيين قائلاً " إن طريق حوض رسول الله يمر من هنا من هذه الساحة ومن أمثالها في ساحات الجمهورية " فما كان من بعض مستمعي الخطيب إلا أن بادروا إلى هدم الجدران ومحاولة إزالتها والاشتباك مع بعض سكان الحي المجاور لساحة الاعتصام .

ونحن كمنظمات حقوقية مازلنا وسنظل نطالب بسرعة استكمال التحقيقات حول تلك الجريمة وكشف ملابساتها وإنزال أقصى العقوبات بمرتكبيها .

• **الاعتداء على الناشطات السياسيات اليساريات:**

منذ البدايات هيمن على ساحات الاعتصام المطالبة بإسقاط النظام- آنذاك- وعلى وجه الخصوص ساحة الاعتصام بحي جامعة صنعاء ، مناخ سياسي قمعي معاد للحريات وللعقل، وبالمنطق نفسه الذي ينطلق من مرجعية أحادية صاغ تيار الإسلام السياسي – ممثلاً بحزب التجمع اليمني للإصلاح بتحالفاته القبلية والعسكرية- موقفهم من الحريات العامة والفردية..

وفي هذا الإطار وبتاريخ 2011/4/16م قامت مجموعة من عناصر حزب الإصلاح- من التيار الديني المتشدد- وأفراد من الفرقة الأولى مدرع المنشقة المعروفين بتشددهم الديني وتعصبهم المذهبي، بالاعتداء المباشر الوحشي والهجمي على ناشطات سياسيات وحقوقيات وإعلاميات من المعروفات بفكرهن القومي واليساري ، حيث تعرضن للضرب المبرح بالعصي وبأعقاب

البنادق وإبداعهن احد المعتقلات غير القانونية التابعة للفرقة الأولى مدرع المنشقة ، لعدة ساعات ومصادرة تلفوناتهم والكاميرات الخاصة بهن ، بينما كن يردن المشاركة في مسيرة للتعبير عن آرائهن بحرية.

وكانت التهمة أنهن (منحلات) أخلاقياً وأنهن سافرات وأنهن غير ملتزمات باللباس الخاص بهن، وما إلى ذلك من التهم التي لا تنبئ إلا عن قوى سياسية أصولية التبتست الدين وتسعى إلى تحويل رأيها الخاص إلى رأي عام شعبي ووطني عام محل إجماع على الوطن وبالقوة وبالتهديد وبالفتاوى التي تحمل اسم تمثيلهم المطلق للدين.

وكان من الناشطات والصحفيات أروى عثمان وهدى العطاس والهيام الكبسي وامتنان المضواحي وانتصار سنان ووداد البدوي والسفيرة جميلة علي رجاء ، وقد لقي هذا الاعتداء الهمجي رفضاً واستهجاناً واسعين من جميع فعاليات ومكونات المجتمع اليمني وإدانات واسعة لمرتكبيها ومن يقف خلفهم من قيادات دينية وعسكرية متطرفة.

وعقدت نقابة الصحفيين مؤتمراً صحفياً للناشطات الحقوقيات أوضح فيه أساليب وأنواع الانتهاكات الجسيمة التي تعرضن لها ، ولأهمية ما كشفته نورد هنا جزء مما ورد على لسان الناشطة وداد البدوي حيث تقول:

”

• حرب الحصبة وتداعياتها الكارثية:

في 23/مايو/2011م دخلت حركات الشباب الاحتجاجية السلمية أو ما تسمى (ثورة) الشباب، منعطفاً آخر أكثر دموية ، عندما اندلعت المواجهات المسلحة الدموية في منطقة الحصبة بأمانة العاصمة بين مليشيات الشيخ القبلي صادق عبدالله بن حسين الأحمر والجيش المنشق من جهة والجيش الموالي للنظام من جهة ثانية، وذلك عقب اقتحام الأول للمقار والمؤسسات الحكومية في تلك المنطقة وعلى وجه الخصوص المحيطة بمنزل الشيخ بمبرر أن الثاني يعتزم تحويلها الى ثكنات عسكرية.

لسنا هنا في وارد البحث عن من أطلق الرصاصة الأولى بقدر ما يهمنا التوقف عند حجم الانتهاكات الجسيمة ودور العامل الديني (الاسلام السياسي) فيها.

حماية الثورة ، الدفاع عن النفس، العنف المضاد، ثلاثية اوردها، الطرف المتحدث باسم (الثورة) في تلك المواجهات تبريراً لما يقوم به وبما يتنافى كلياً مع مفهوم الثورة السلمية التي هي: التضحية من طرف واحد.

ومع تزايد الاصوات المعارضة لرفع السلاح باسم (الثورة) برز رجال الدين من حزب التجمع اليمني للإصلاح مؤكدين في خطاباتهم الدينية التحريضية أن ما تقوم به مليشيات الشيخ والجيش المنشق في منطقة الحصبة هو الدفاع الشرعي عن النفس " وكان خطابهم هذا بمثابة افتاء شرعي لكل ما سيترتب من جرائم وانتهاكات حقوقية جسيمة.

إنهم يسعون لتحقيق أهدافهم بكل السبل بما فيها العنف والتشريع للقتل وهنا تكمن مشكلة الأصولية السياسية المتأسلمة.. التي تتحول في معظم الاحيان الى عنف وقتل، وخطورتها في أنها تتحول الى مشكلة يومية تدخل في نسيج حياة المجتمع وتؤثر على كافة تفاصيله الصغيرة والكبيرة، وبالشكل الذي شهدته منطقة الحصبة، وما تلاها من أحداث دامية طالت الأحياء المجاورة أقل ما يمكن وصفها بأنها جرائم ممنهجة ضد الانسانية .

وتتوزع الانتهاكات على النحو التالي:

1 -اقتحام وقصف ونهب المنشآت العامة، وفي مقدمتها وزارة الصناعة والتجارة ، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، مصلحة أراضي وعقارات

الدولة، مبنى طيران اليمنية ، مؤسسة مياه الريف، وزارة الداخلية، مجلس الشورى.

- 2 -مقتل العشرات واصابت المئات من مدنيين وعسكريين.
- 3 -احتجاز واعتقال العشرات من المدنيين تعسفاً بتهمة التعاون مع النظام.
- 4 -نزوح عشرات الاسر واصحاب محال تجارية.
- 5 -حملت مدهمات ونهب وسلب البيوت والممتلكات الخاصة .
- 6 -قطع الطرقات الرئيسية والفرعية.
- 7 -الاستخدام السيئ للأطفال وجعلهم وقوداً للحرب حيث لوحظ أن اعداد كبيرة من المقاتلين القبليين هم صغار السن.
- 8 -حرمان الأطفال من التعليم وحقهم في الرعاية الصحية في تلك المنطقة والاحياء المجاورة.

9 -مصرع 51 شخصاً واصابت آخرون بتاريخ 2011/5/29م في انفجار مبنى تابع للشيخ حميد الأحمر- قيادي في حزب الاصلاح- وبحسب شهادة والد أحد الضحايا الشيخ عبدالسلام البحري- عضو مجلس شوري حزب الاصلاح سابقا- فإن الضحايا كانوا مخفيين قسراً كرهائن لدى الطرف المتحدث باسم (الثورة) وأن المبنى يحوي على مخزن للأسلحة والذخائر وسجن سري يستخدم لقمع المخالفين لحزب الاصلاح في الرأي.

وبحسب شهادة الشيخ عبدالسلام البحري (قيادي سابق في حزب الاصلاح) والذي فقد ابنه مصطفى في هذا الانفجار فإن عملية التفجير والحريق تمت بشكل متعمد للانتقام من السجناء أو أهاليهم المؤيدين نظام الرئيس علي عبدالله صالح وبيبين في سياق تفسيره لما حدث لنجله في سياق الشهادة المقدمة للرابطة : " تم استدراج ولدي مصطفى من منزلي في ذمار بتاريخ 2011/5/16م عن طريق زميله المدعو خالد الحداء حتى وصل حي النهضة وسجنوه في سجنهم الخاص".

ويضيف الشاهد البحري في مقابلة صحفية مع موقع الجمهور نت الاخباري بتاريخ الأحد ، 5 يونيو 2011م وكررها في عدة مقابلات تلفزيونية اجرتها معه قناة اليمن الفضائية حول شهادته عن هذه القضية الأساسية موضحاً، " أنه بعد أن تم ابلاغه بالحادثة وصل لأخذ جثة ابنه القتيل كونها كانت بثلاجة مستشفى العلوم والتكنولوجيا للدفن ، فسألهم في المستشفى عن سبب الحادثة فظلوا يتهربوا عن الاجابة عليه وعند اصراره عليهم اجابوه بأن ولده توفي نتيجة اطلاق النار عليه من قبل قوات الأمن، ولكن لم يطمئن لرواية هذا المستشفى التابع لحزب التجمع اليمني للاصلاح، حيث اصر الشاهد على رؤية جثة ابنه ومعرفة صدق رواية المستشفى من عدمه " المستشفى في البداية رفض طلبي ولكن نزولا عند اصراري رؤية جثة ابني سمحوا لي بذلك وكانت الجثة في ثلاجة الموتى" ويصف الشاهد لحظة رؤيته ابنه الضحية وهي لحظات صعبة ومأساوية لم يكن يتصورها " لم استطع التعرف على جثة ابني الا بصعوبة بالغة ، الجثة كانت مجرد اشلاء مقطعة ومنتفخة

ومشوهة المعالم وحينها فقط اعترف المستشفى ان ابني قتل داخل السجن التابع لحميد الاحمر في حي النهضة بمذبح كنتيجة تفجير و حرق السجن بمن فيه وانه لم يقتل بطلق نار ي بحسب رواية المستشفى في البداية. انها جرائم ممنهجة ضد الانسانية (الاخفاء القسري والاعدام دون محاكمة) والتي كان رجل الدين المتشدد الشيخ عبدالمجيد الزنداني قد شرعن لها عندما اعتبر التمرد المسلح في الحصبة دفاعاً شرعياً عن النفس.

• تفجير مسجد دار الرئاسة:

استهداف رئيس الجمهورية وكبار قادة الدولة من مدنيين وعسكريين أثناء أدائهم صلاة الجمعة بمسجد دار الرئاسة في أول جمعة من شهر رجب (الشهر الذي خصه الله بأن حرم فيه القتال) الموافق 3/يونيو/2011م ، هي وبالنظر إلى عاملي الزمان والمكان والطريقة التي تمت بها والفئة المستهدفة، عملية إرهابية مدروسة تتعدى سياق تصفية الحسابات الشخصية إلى سياق وتصفية الحسابات السياسية.

أنها عقوبة قتل وإعدام جماعي لأشخاص مدنيين عزل وخارج إطار القانون وهو ما يعد جريمة حرب وفقاً للقانون الإنساني الدولي وجريمة إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية كاملة الأركان والشروط وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

قتل على أثرها 11 شخص وأصابة أكثر من مائتين ، وكان على رأس القتلى في الحادث رئيس مجلس الشورى الاستاذ/عبدالعزیز عبدالغني، فيما كان على رأس المصابين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ونائباً رئيس مجلس الوزراء.

وكما يرى المراقبون " لا شك" أن من أعد لهذا الحادث الإرهابي البشع لابد أنه يمثل قوى متعددة تكاملت جهودها للتخطيط والتنفيذ ، وأن عملية بهذا الحجم لا يمكن أن تكون بنت ساعتها وإنما نتاج تحضير مكثف قام بعد دراسة وتمحيص للدواعي والتداعي، ولذا ربما اقتضت موجبات التنفيذ موافقة أطراف لن تتجح العملية بدونهم.

التقرير الاستخباراتي الذي نشرته جريدة (الشرق) السعودية بتاريخ / / وهي الجريدة المقربة من الأسرة الحاكمة هناك، اشار إلى جهات معينة وذكرهم بالإسم ، إلا أن الأهم في ما ورد في التقرير هو (العامل الديني) عندما أكد التقرير بأن رجل الدين المتشدد الشيخ عبدالمجيد الزنداني هو من أقتع إمام المسجد بزرع العبوة الناسفة داخل المسجد ، معنى ذلك أن الزنداني كان قد أعطى الغطاء الشرعي لوقوع الجريمة ما يجعله في ذات الدرجة مع المخطط والممول والمنفذ" زرع العبوة واطلاق الرصاص هي المحطة النهائية أو الختامية لرحلة التطرف وتدرجه حتى وصوله إلى اللحظة

القصوى للعنف مروراً بإكتماله في صورة الإرهاب الجسدي في انتزاع روح المعارضين من أجسادهم باعتبارهم كفرة وخارجين عن الدين".
وبغض النظر عما ورد في التقرير الإستخباراتي بخصوص دور الشيخ الزنداني، فثمة قرائن وأدلة دامغة تثبت وتكشف عن الغطاء الشرعي للجريمة من قبل رجال الدين المتطرفين والتي جاءت في شكل بيانات وفتاوى ممهورة بتوقيع ما يسمى هيئة علماء اليمن التي يرأسها الزنداني (تظم الهيئة علماء حزب الإصلاح) وما يسمى الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين (معظم اعضاءه من الأخوان المسلمين) ومقره في دولة قطر.

وعلى سبيل المثال ما كان الشيخ الزنداني قد أصدر فتوى قبل وقوع الجريمة بأسبوع واحد تقريباً، أكد فيها سقوط شرعية الرئيس عن الحكم وأنه بات في حكم مغتصب السلطة، ودعا قوات الجيش بالتمرد على الرئيس والانضمام الى ما اسماه (جيش الثورة) وإلا فإنهم سوف يندمون .

وفي اليوم الثاني من وقوع الجريمة ، أي بتاريخ 4 يونيو 2011م صدر بيان عن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين من مقره في قطر (أخوان مسلمين) ونص صراحة على سقوط شرعية الرئيس ، وزعم البيان أنه استند على رأي جهات إقليمية ودولية لم يسمها سبق وأن أصدرت فتوى بهذا الخصوص ، وقبل وقوع الجريمة وبالتزامن مع البيان الصادر عن الزنداني ، أطلق الأمين العام لإتحاد علماء قطر علي القره داغي فتواه العلنية عبر قناة الجزيرة مساء الأحد 29/مايو/2011م وتضمنت " سقوط شرعية الرئيس اليمني ووجوب التمرد عليه بكل الوسائل سواء المسلحة أو غيرها كما أعلن تأييده لأهداف التمرد المسلح لاولاد الشيخ الأحمر. ولم يكتف بالفتوى العلنية ، حيث اعقب تصريحاته بفتوى مكتوبة بذات التاريخ وتحمل نفس ما جاء في الفتوى الشفهية .

وإزاء جريمة ارهابية بهذا الحجم ، ليس من المنطق التوقف حول اعتبارها جريمة مجردة ، أو عدها مجرد للقتل لدواعي الثأر فقط بقدر ما كان مخططاً انقلابياً واضحة معالمه ، ولا يستهدف الانقلاب على الرئيس الشرعي المنتخب بل والانقلاب على العملية السياسية بما هي نظام حكم وافراغها من محتواها وما قد يترتب على ذلك من مخاطر دخول البلاد في حالة فراغ دستوري ومن ثم حرباً أهلية قد تعرف بداياتها الا أن أحداً ليس بمقدوره معرفة كيف ومتى ستنتهي.

إن فكر الإرهاب وثقافة العنف وبالصورة التي ظهرتنا في جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة انما تقومان على فكرة تمزيق المجتمع وعلى تدمير وحدته السياسية والاجتماعية والوطنية ، واستبعاد الممارسة السياسية الطبيعية وقطع امكانات حصول تطور تدريجي وسلس للمجتمع والبلاد وللعملية السياسية المؤسسية الديمقراطية .

• سلاح الفتوى الدينية في المواجهات المسلحة في أرحب ونهم:

التوظيف الخاطئ للدين لتحقيق مكاسب سياسية يتجل أكثر ، في المواجهات الدامية التي شهدتها مديرية أرحب ونهم بمحافظة صنعاء، طرفاها مليشيات مسلحة تابعة لحزب التجمع اليمني للإصلاح مدعومة بالعدة والعتاد من قبل الجيش المنشق ، من جهة والحرس الجمهوري في تلك المناطق من جهة أخرى.

لقد كانت الفتوى الدينية سلاحاً فتاكاً ويمكن قراءة أخطاءها في شكل وطبيعة العمليات الإنتحارية من قبل المتشددين دينياً داخل معسكرات الحرس الجمهوري اللواء 62، 63، 82 .

وهذا فضلاً عن البيانات الصادرة عن رجل الدين المتشدد والقيادي في حزب الإصلاح الشيخ عبدالمجيد الزنداني ، أكان بصفته الشخصية أو عن ما يعرف بجمعية علماء اليمن (معظم أعضائها من حزب الإصلاح) ويرأسها الزنداني ، والتي زعمت جميعها سقوط شرعية الرئيس علي عبدالله صالح ، وبما يعني وجوب الخروج المسلح عليه.

العنف العقائدي الدموي ضد معسكرات الحرس الجمهوري في أرحب وكذلك في تعز لم تكن ميولاً من دون مدلول ، فحرب التجمع اليمني للإصلاح " الإخوان المسلمين" رغم انخراطه في العملية السياسية الديمقراطية ومشاركته الفاعلة في مختلف الدورات الانتخابية ، إلا أنه لا يزال متمسكاً بالمنطلقات الإيديولوجية الرئيسية ، التي حكمت حركته السياسية منذ النشأة وعندما كان لا يزال حركة سياسية سرية قبل الوحدة ، وهي المنطلقات التي تتناقض جذرياً مع مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية والنضال السلمي. المعروف أن التجمع اليمني للإصلاح يملك جناحاً عسكرياً مسلحاً ، هو ذلك الجناح الجهادي المسلح الذي كانت تملكه حركة الإخوان المسلمين قبل أن تصبح حزباً (الإصلاح) ، وأمتلكته بسبب الصراعات المسلحة التي ظل يعانها الوطن في عقد السبعينيات وحتى ما قبل 90م.

وبرز دور هذا الجناح الجهادي المسلح في حرب الدفاع عن الوحدة صيف 94م ، حيث كان للإصلاح دور عسكري لافت إلى جوار الجيش النظامي. ولعل ابرز ما يمكن تأكيده في هذا الجانب يكمن في أن غالبية الكتائب المسلحة التابعة لحزب الإصلاح التحقت بألوية القوات المسلحة بعد 94م ، وتحديدًا في الفرقة الأولى مدرع ، ووفقاً لمصادر سلطوية فإن تلك الكتائب تم تجميع معظمها إلى الفرقة الأولى مدرع تحت قيادة اللواء الركن علي محسن الأحمر المنشق عن النظام بتاريخ 18 مارس 2011م والذي يقال بأنه يحمل قدراً كبيراً من التعاطف مع حزب الإصلاح والفكر الإخواني.

وليس ثمة ما يشير إلى تغيير جوهر في موقف هذا الحزب من العمل المسلح أو العنف وموقعه في حركته السياسية ، الذي كان منذ البداية ولا يزال ركناً أساسياً واصيلاً لها تحت مسمى " الجهاد" ، أو لم يصف الزنداني المعتصمين بالمجاهدين ، والقتال في أرحب ونهم ضد الحرس الجمهوري بالجهاد !!.

وفي هذا السياق كانت وسائل اعلامية قد نقلت بتاريخ 2011/7/13م معلومات عن مصادر مطلعة بأن القيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح رجل الدين المتشدد/عبدالله صعتر زار بتاريخ 2011/7/11م منطقة الفرضة بمديرية نهم م/ صنعاء وقام بتوزيع مبالغ مالية على العناصر المسلحة المنتمية لحزب الإصلاح التي تتمركز في تلك المنطقة والتي تقوم بمهاجمة المواقع العسكرية التابعة للحرس الجمهوري.

وبتاريخ 2011/7/16م كشفت معلومات من مصادر مطلعة عن قيام أولاد الشيخ الأحمر ورجل الدين المتشدد /عبدالمجيد الزندانى بإرسال (500) شخص من جامعة الإيمان إلى منطقة أرحب م/صنعاء لغرض مهاجمة الوية الحرس الجمهوري في تلك المنطقة كما كشفت تلك المعلومات عن ايفاد قائد اللواء (310) مدرع العميد المنشق /حميد القشبي مجامعي مسلحة بلباس مدني من اللواء إلى تلك المنطقة.

وليس أدل على استخدام سلاح الدين في تلك المواجهات ، من العمليات الإنتحارية ففي 2011/7/28م شن المئات من المسلحين التابعين لجماعة الأخوان المسلمين (حزب الإصلاح) في منطقة أرحب هجوماً عنيفاً أنتحارياً على معسكر الصمغ المرابط في تلك المنطقة والتابع لقوات الحرس الجمهوري ، بغرض الإستيلاء عليه، حيث حاول بعضهم وفي عملية أنتحارية كذلك التي تنفذها عناصر تنظيم القاعدة ، التسلل إلى داخل المعسكر عبر قنوات تصريف مياه السيول ونتج عن ذلك العمل (17) قتيل في صفوف المعسكر و (60) جريحاً ، بالإضافة إلى عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف المهاجمين.

• الصراع المذهبي في صعدة والجوف وحجة:

لقد ظلت اليمن بتعدد المذهبي وتياراتها الدينية المختلفة عبر تاريخها زاخراً بتعدد هجرها ومراكزها العلمية ومدارسها الفكرية والعقيدية ، ولادة للعلماء والفقهاء المجتهدين ، من اسهموا في إثراء وتطوير وتجديد العلوم الشرعية والفقهية ، وعاشوا في تألق وتكاتف وحوار بعيداً عن الصراعات والتناقضات المذهبية التناحرية.

ولم يخرج الصراع والجدل الفقهي العلمي والفكري في يوم من الأيام بين هذه التباينات المذهبية والمدارس الفكرية والفقهية المتعددة عن دائرة التفاعل والتلاقح والاجتهادات الإيجابية المثمرة .. وظل اليمنيون عبر مختلف العصور والدويلات المتعاقبة التي حكمتهم (زيدية ، شافعية ، اسماعيلية، حنفية ، سنية ...الخ) يمارسون حياتهم الطبيعية ويؤدون عبادتهم لله سبحانه وتعالى وفق مذاهبهم التي ارتضوها لأنفسهم دون تدخل أو أكراه أو وصاية جماعية دينية على آخر أو مذهب على آخر.

وهذه الحالة التاريخية من التعايش والتآخي المذهبي الذي لا يخلو من التنافس والاجتهاد العلمي المشروع استمرت إلى وقتنا الراهن تسودها قيم الوسطية والإعتدال والتسامح وتغليب مصالح الدين والأمة ومصالح الوطن والحفاظ

على أمنه واستقراره وسلمه الإجتماعي وإشاعة القيم والولاءات الوطنية التي تغطي بوجودها وفعلها على ما عداها من الحسابات السياسية والقناعات المذهبية .

ولعل هذا التعايش على مدى تاريخ اليمن هو ما جعل المراقب للشأن السياسي اليمني يرى في الصراع الذي شهدته ثلاث محافظات العام 2011م بسلاح ديني ناقوس خطر لفتنة مذهبية سببها التوظيف الخاطيء للدين لتحقيق مكاسب سياسية ، وهي فتنة- بعد أن بات كل طرف يكفر الآخر- يكون فيها القتل هو الوسيلة الوحيدة للتعامل مع كل من يصنف في دائرة الكفر .

ثلاث محافظات يمنية ، صعدة والجوف وحجة ، أصبحن في النصف الثاني من العام 2011م ساحة وعنوان لحرب مسلحة مذهبية طرفاها حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) والسلفيين من جهة وجماعة الحوثي (حركة زيدية مسلحة) من جهة ثانية ، أندلعت شرارتها الأولى (بغض النظر عن حروب صعدة السابقة) أواخر شهر نيسان/ابريل 2011م عندما شهدة الجوف مواجهات دامية بمختلف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة بين مليشيات تتبع حزب الإصلاح ومليشيات الحوثي في محاولة كل منهما فرض السيطرة على المحافظة مستغلين الأزمة التي عاشها البلد تحت يافطة (الربيع العربي).

وفي كل مرة تتوقف المواجهات تشتعل من جديد لتحصد ارواح العشرات واصابة ونزوح المئات .

محافظة حجة هي الأخرى لم تتأخر فسرعان ماندلعت المواجهات بين الطرفين (الإصلاح ، الحوثيين) مخلفة العديد من القتلى والجرحى انتهاكات حقوقية جسيمة شملت مختلف الجوانب .

وفي أواخر شهر 2011/10م اشتعلت المواجهات بضراوة في منطقة دماج بمحافظة صعدة بين السلفيين (سنة) يقال أنهم مدعومين بمليشيات من حزب الإصلاح تحت مسمى (حلف النصر) والحوثيين، كما هو الحال في المواجهات في حجة والجوف ، كل طرف في (دماج) يحشد ويجيش انصاره وقواه ويُعدّها لمقاتلة الآخر مستخدمين في ذلك الفتوى وخطاباً دينياً تحريضياً تكفيرياً انخرط فيه بشكل غير مسبوق عدد من علماء الدين المرموقين والدعاة والخطباء كل منهم يدعوا انصاره في الداخل والخارج إلى نصرته والجهاد في صفه تحت شعار (حقن الدماء)وتحولت منابر المساجد ووسائل الاعلام ومراكز التعليم التابعة لكل طرف إلى أبواق تدعو للفتنة وتروج لها وتبررها على حساب الدور الحقيقي والواجبات الدينية والوطنية لهذه المنابر ورسالتها في اخماد جذوات الفتن والصراعات المذهبية وترشيد الخطاب الديني وإشاعة قيم الحوار والتسامح والتقريب بين المذاهب ونبذ العنف .

• سيطرة تنظيم القاعدة على أهم مدن محافظة أبين:

تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (الذي يتخذ من اليمن مقراً له) لم يكن بعيداً عن الأحداث التي تستهدف اليمن تحت يافطة (ثورة) الشباب ، هذا إن لم يكن

أكثر المستفيدين ، إذ أن تقلص الوجود المركزي للدولة في الأطراف وانشغال القيادة السياسية في مواجهة الأزمة وعلى وجه الخصوص انشقاق الجيش أوجد البيئة المناسبة لتنظيم القاعدة للتمرد والانتشار ، وهو ما تجسد عملياً بإعلانها- يطلقون على أنفسهم أنصار الشريعة- فرض السيطرة على مدينة زنجبار (عاصمة محافظة أبين) ومدن هامة أخرى في ذات المحافظة.

إقدام – القاعدة- على هكذا خطوة ، من جهة والحملة المكثفة من قبل الجيش لصددهم وطردهم من المحافظة من جهة ثانية ، كانت النتيجة خراب ودمار وانتهاكات حقوقية جسيمة (مقتل العشرات وأصابت المئات بينهم أطفال ونساء ونزوح الآلاف واقتحام المنازل ونهب الممتلكات وإغلاق المدارس وتدهور مختلف القطاعات الأخرى) وهي جرائم ممنهجة ضد الإنسانية كان للتوظيف الخاطئ للدين الدور الأكبر في حدوثها .

الإرهاب قبل أن يكون حالة تطرف وحالة عنف أو إرهاباً مادياً مجسداً في أعمال قتل وتهديد ورعب وتخويف هو من حيث الأصل فكرة .. وفتوى وخطب دينية تحريضية، أما نتائجها فتصبح كارثية ومدمرة على المجتمع بأكمله لأنها بهذا الشكل تكون موجهة ضد كل المواطنين والمدنيين الأبرياء والأمنيين بدون تفریق ، وبالتالي تصبح جريمة إبادة جماعية ممنهجة.

وما يتعرض له الدين من تشويه وإساءة على يد هذه الجماعات ، أحد أهم المعايير الواقعية لمعرفة موقف البعض من علماء الدين وحقيقة تأرجحهم بين السياسة والدين وتوظيفهما المزدوج لتحقيق مكاسب وتطلعات دنيوية بوسائل غير مشروعة.

" وبالنظر إلى معطيات الواقع اليمني وخصوصياته الاجتماعية الثقافية والتاريخية ومواقف رجال الدين من قضية الإرهاب التي يعاني منها اليمن للقارئ الحصيف أن يحدد بعضاً من الجماعات السياسية التي ترتدي العمامة الدينية وتستخدم الخطاب الديني والدعوى كسلاح فكري معاصر لتحقيق مشاريعها السياسية ومصالحها الخاصة، وهذه الجماعات، وأن بدت متباينة ومختلفة فيما بينها على قاعدة الانتماء المذهبي أو الجماعي داخل المذاهب ، أو على قاعدة موقفها من القضايا السياسية والعملية الديمقراطية وعلاقتها بالنظام السياسي السائد فإنها تتفق في توظيفها للدين في تحقيق غاياتها وإن اختلفت أساليب وأشكال هذا التوظيف باختلاف توظيفها لمضامين الدين والفتوى الدينية من دوافع وحسابات سياسية وليست شرعية أو عقيدية فالعلاقة بين الأصولية والتطرف والعنف مترابطة ومتلازمة يقود كل منها الآخر ويكمله وهي بمثابة علاقة حبات المسبحة في تتابعها وتماسكها.

وأن بدأ تطرف تلك الجماعات – على حد سواء المنخرطة في العمل السياسي أو التي لا تؤمن بذلك- صغيراً وهامشياً في الحقائق اليومية الواقعية على أنه ما ينفك في غياب المعالجات الوطنية الناجعة ، أن يتحول إلى تطرف قاسي وجارح يدمر المجتمع ، وعلى ذلك النحو شهدناه في محافظة أبين أو في

محافظة تعز والجوف أو حجة أو صعدة أو في منطقة الحصبة بأمانة العاصمة أو في مديرتي أرحب ونهم بمحافظة صنعاء. أنه الاشتغال الخاطئ على الفكر الديني لدعم الاغراض السياسية والمنافع الشخصية، وبذلك يكون الدين المقدس عند تلك الجماعات مجرد أداة.. للقتل، أداة لتحقيق مكاسب سياسية. أو لم يصل الخطاب الديني التحريضي من قبل الأحزاب السياسية خلال الأزمة إلى حد التماهي التام مع خطاب تنظيم القاعدة الإرهابي وكذا الترويج لمشروعية نشاطاتها .

لقد وصف القيادي في حزب الإصلاح الشيخ عبدالمجيد الزنداني ما يجري من حراك سياسي في اليمن والمنطقة العربية عموماً من منطلقات أصولية وأنها مقدمة لقيام دولة الخلافة الإسلامية، وهي نفس النظريات التي دائماً ما يرددتها قادة وزعماء تنظيم القاعدة ، وكما هو معروف ان أهم ما يميز القاعدة عن غيرها من التنظيمات أو الأفراد الذين يناصرون أساليب العنف لتحقيق غاياتهم السياسية هو أن الهدف الأساسي النسبة لهم لم يتمثل في إعادة نظام الخلافة الإسلامية ، وذلك بواسطة الصراع العنيف مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب.

الحقوق المدنية

الحق في الحياة:

تنص المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، على أن " لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمن على شخصه" وتنص المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن " الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان . وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً" . لذلك فإن الشريعة الدولية لحقوق الإنسان بشكل خاص، والتشريعات الدولية لحقوق الإنسان بشكل عام ، تميلان إلى مناهضة الإعدام عموماً ، وفي الحالات التي تبيح فيها التشريعات الوطنية عقوبة الإعدام، فإنها توصي بحصر الحكم بعقوبة الإعدام.

إطار رقم (1) يوضح نماذج لبعض حالات الإعتداء على الحق في الحياة والتي رصدتها رابطة المعونة خلال عام 2011م:

- بتاريخ 2011/3/18م قتل أكثر من (53) شخص من المعتصمين في حي جامعة صنعاء على يد مسلحين محسوبين على النظام.
- بتاريخ 2011/4/5م لقي أربعة من المواطنين (من أبناء قبائل مديريات سنحان وبلاد الروس) ظهر ذلك اليوم مصرعهم أثناء مشاركتهم في مسيرة سلمية مؤيدة للشرعية الدستورية ، ثم توجهوا بعد ذلك إلى مقر الفرقة الأولى مدرع لمراجعة اللواء علي محسن الأحمر العدول عن قرار انشقاقه عن الجيش حيث قام جنود من الفرقة الأولى المنشقة بإطلاق النار صوب المسيرة.
- بتاريخ 2011/5/29م قتل (51) شخصاً في انفجار مبنى تابع للشيخ/ حميد الأحمر ، وبحسب شهادة والد أحد الضحايا الشيخ /عبدالسلام البحري- عوض سابق في مجلس شورى حزب الإصلاح- فإن الضحايا كانوا مخفيين قسرياً.
- بتاريخ 2011/6/3م قتل (11) شخص في حادث تفجير مسجد دار الرئاسة أثناء اداؤهم صلاة الجمعة وكان بين المستهدفين رئيس الجمهورية الذي أصيب على إثرها اصابات بالغة.
- بتاريخ / / 2011م قتل (14) شخص من المعتصمين بحي جامعة صنعاء على يد رجال الأمن اثناء صدهم لمسيرة حاولت الزحف على مبنى مجلس الوزراء.

وتطبيقاً ، في اشد الجرائم خطورة فقط .تحظر المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع" الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية ، في جميع الأوقات والأماكن، وبخاصة القتل بجميع أشكاله" ضد الأشخاص الذين لا يشتركون اشتراكاً فعلياً في نزاع مسلح لا يتسم بطابع دولي، وفي حالات النزاع المسلح الدولي، فإن المواد (50) من اتفاقية جنيف الأولى ، (51) من اتفاقية جنيف الثانية،(130) من اتفاقية جنيف الثالثة، و (147) من اتفاقية جنيف الرابعة ، جميعها تحظر أعمال القتل المتعمدة ضد أشخاص محميين (المدنيين وأسرى الحرب والجنود الذين القوا أسلحتهم) ، وتحظر المادة (32) من اتفاقية جنيف الرابعة على الدول اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تسبب" معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها .نسعى في هذا الموضوع من التقرير إلى عرض وتحليل انتهاكات حقوق الانسان خلال عام 2011م، والتي تندرج ضمن انتهاكات الحق في الحياة ، وتشمل ،القتل والاعتداء المفضي إلى الموت والإعدام التعسفي.

تتمثل أهم مظاهر انتهاك الحق في الحياة في ما يلي:
الإعدام التعسفي: وتندرج ضمن حالات الإعدام التعسفي كل حالات الوفاة التي تحدث للمحتجزين في السجون ...

إطار رقم (2) بعض محاولات القتل والتهديد به التي رصدتها الرابطة عام 2011م

- بتاريخ 2011/3/2م قامت مجاميع من معتصمي أحزاب اللقاء المشترك في ساحة جامعة صنعاء بهاجمة قناة اليمن الفضائية مختار الصليحي ومساعديه بالعصي والهرافات والخناجر الحادة ، وقد أصيبوا بجروح بالغة كما تم تكسير كاميرا التصوير .
- بتاريخ 2011/3/2م قامت عناصر تنتمي لأحزاب اللقاء المشترك م /الحديدة باعتراض طرق عضو نقابة الصحفيين اليمنيين وليد علي غالب أثناء عودته إلى منزله وقاموا بضربه والاعتداء عليه مما أدى إلى إصابته بجروح في رأسه ويديه.
- بتاريخ 2011/3/6م قام عدد من المعتصمين في حي جامعة صنعاء بالاعتداء بالضرب على المواطن / كمال حسين السريحي وعلى اثر ذلك قام المواطن المذكور بتقديم شكوى ضدهم في مركز شرطة الحميري وعندما علم المعتصمون بأمر الشكوى أجمعوا على إهدار دمه وأعلنوا ذلك من منصة الاعتصام.
- بتاريخ 2011/3/8م أصيب الصحفي عبدالغني اليوسفي- مدير تحرير موقع أخبار اليمن ومراسل عدد من الصحف المحلية والمواقع الإخبارية – بجروح بليغة حينما هاجمته عناصر من أحزاب اللقاء المشترك أثناء تصويره مسيرة احتجاجية لأحزاب اللقاء المشترك بمحافظة إب.
- بتاريخ 2011/3/31م تعرضت الناشطة إيمان يحيى محسن النثري والتي تعمل مديرة عام تنمية المرأة ، للتهديد بالتصفية الجسدية عبر الهاتف.

- بتاريخ 2011/4/2م تلقى الشيخ /حمود عبدالوهاب صلاح- عضو اللجنة الدائمة رئيس فرع المؤتمر بالدائرة (113) مديرية الرضمة م/إب تهديداً بتصفيته وأولاده وسيارته وبيته.
- بتاريخ 2011/4/7م تعرض المواطن/إبراهيم الكبوس (رجل أعمال يسكن في شارع الرباط) في شارع الرقاص بالعاصمة صنعاء وهو في طريقه إلى منزله لوابل من الرصاص من قبل أفراد الفرقة الأولى مدرع وهو معروف لديهم ومن سكان الحارة.
- بتاريخ 2011/4/7م تعرض المواطن/يحيى محمد ناصر الريمي للطعن في جسر مذبح أمام بوابة الفرقة الأولى.
- بتاريخ 2011/4/8م قام مجموعة من المعتصمين في ساحة جامعة صنعاء بالاشتراك مع أفراد الفرقة الأولى مدرع بالإعتداء على كل من (خالد علي الشيبلي ، نصر محمد علي الشيبلي ، فاطمة حسن محمد سلال ، أحمد صالح حمود العشملي) أثناء مرورهم من جولة الوتاري وبحوزتهم صور رئيس الجمهورية.
- بتاريخ 2011/4/15م تعرض الشيخ سلطان عبدالجليل سيف – بني عيسى جبل حبشي- للاعتداء أصيب على اثرها بكسر في إحدى رجلية.
- بتاريخ 2011/4/16م تلقى عضو المؤتمر الشعبي العام /خالد الشيبلي تهديداً هاتفياً بالقتل والتصفية له ولأولاده وذلك على خلفية توجهاته السياسية والفكرية.
- بتاريخ 2011/4/18م أقدمت مجموعة من عناصر حزب الإصلاح بعد عصر ذلك اليوم بالضرب على مديرة مدرسة خديجة للبنات بمديرية يريم محافظة إب.
- بتاريخ 2011/5/6م تلقى الصحفي/ صلاح العجيلي مدير تحرير صحيفة المسيلة الصادرة عن المؤتمر الشعبي العام م/حضر موت تهديداً بالتصفية الجسدية عبر الهاتف.
- بتاريخ 2011/5/8م تلقى القيادي المؤتمري في مديرية أرحب/ صالح عبدالله الحيشاري رسالة تهديد بالتصفية من هاتف محمول مضمونها (يا حيشاري الموت في صدرك).
- بتاريخ 2011/5/11م أقدمت عناصر من أحزاب المشترك م/تعزز على الاعتداء على المواطن /مالك عثمان علي ناجي (من أبناء مديرية السياني م/إب) بالضرب وتهشيم وتكسير سيارته بحجة حملة صورة رئيس الجمهورية.
- بتاريخ 2011/5/16م تلقى الكاتب الصحفي رياض شمسان رسائل تهديد بقطع لسانه وتصفيته جسدياً من الرقم (712890814).
- بتاريخ 2011/5/17م قام شخص بالاعتداء بالطعن بواسطة خنجر على المواطن / مراد حميد عبدالرحمن في منطقة صالة م/تعزز مما أدى إلى إصابته بجروح بالغة .

- بتاريخ 2011/9/2م تلقى الداعية شرف القليسي تهديدات بالتصفية الجسدية من قبل مجهولين وذلك بعد القائه خطبتي الجمعة في ميدان التحرير بصنعاء في يوم (جمعة الإخاء) تأييداً للشرعية الدستورية.
- بتاريخ 2011/6/13م تعرض كل من مدير عام مديرية الرضمة م/إب العقيد/محمود الزبيدي والشيخ/ عبدالواحد الشلالى لمحاولة اغتيال من قبل مسلحين ينتمون للتجمع اليمني للإصلاح أثناء حضورهم اجتماعاً مع عدد من مشائخ ووجهاء المديرية.
- بتاريخ 2011/6/15م تلقى الصحفي فيصل مكرم رئيس تحرير صحيفة الغد ومراسل صحيفة الحياة (اللندنية) تهديداً بالتصفية الجسدية وتفجير منزله من الرقم (735003137) .
- بتاريخ 2011/6/19م أقدمت عناصر مسلحة من جماعة الأخوان المسلمين على اطلاق وابل من رصاص الأسلحة الرشاشة باتجاه سيارة الشيخ عوض الوزير أثناء مروره بجوار مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا بالعاصمة صنعاء في محاولة لاغتياله.
- بتاريخ 2011/6/22م اقدمت مجموعة مسلحة من عناصر أحزاب اللقاء المشترك م/إب بإطلاق النار على سيارة الشيخ قحطان أحمد المعمري أثناء مروره جوار حزب الإصلاح بمدينة إب على خلفية أن سيارته تحمل صورة رئيس الجمهورية.
- بتاريخ 2011/8/23م قام جنديان تابعان للفرقة الأولى مدرع بإطلاق النار على عضو المجلس المحلي/عادل محمد لطف الله الطويلي في جولة الكهرباء بأمانة العاصمة مما أدى إلى اصابته.
- بتاريخ 2011/7/3م تلقى الصحفي /فيصل أحمد محمد الحاج مدير الأخبار في إذاعة تعز ومقدم برنامج " صوت العقل" تهديداً بالقتل والتصفية الجسدية هو وأولاده عبر تلفونه من الرقم (733330417).
- بتاريخ 2011/7/4م نشبت اشتباكات بين عناصر حوثية واللجنة الأمنية بساحة الاعتصام في حي جامعة صنعاء استخدمت فيها الأسلحة البيضاء والهرافات وذلك على خلفية اقدم عناصر اللجنة الأمنية بتفتيش الخيام التابعة للعناصر الحوثية مما أسفر عن اصابة عدداً من الأشخاص من الطرفين.
- بتاريخ 2011/7/4م قام شخص في م/تعز بتوجيه طعنة بسلاح أبيض للجندي/محمد علي حسين الطواف أثناء تأديته للواجب في نقطة الحوبان التابعة للواء 22 حرس.
- بتاريخ 2011/7/6م تعرض القيادي في حزب المؤتمر الشعبي العام الدكتور/نصر محمد الحجيلي استاذ الإدارة بكلية التربية جامعة ذمار لمحاولة اغتيال أمام منزله الكائن في حي المجزرة بمدينة ذمار على ايدي جماعات مسلحة تتبع أحزاب المشترك.
- بتاريخ 2011/7/6م تلقى الأستاذ/محمد يحيى الخيرات مدير الإدارة التعليمية بمديرية الرضمة م/إب تهديداً بالتصفية الجسدية من رقم (712081913).

- بتاريخ 2011/7/13م تعرض أمين عام منتدى تجديد الولاء /عبدالله محمد الغابري لإطلاق نار وهو داخل سيارته من قبل مسلحين مجهولين بشارع حدة جوار صالة سام بالعاصمة صنعاء.

الحق في الحرية والأمن الشخصي والسلامة الجسدية:

تنص المادة (9) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه " لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفياً" وتنص المادة (10) منه على أن " لكل إنسان الحق في المعاملة على قدم المساواة التامة مع الآخرين، والحق في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته واية تهمة جنائية توجه اليه" أما المادة (11) فتنص على : (1) كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت ادانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه . (2) لا يدان أي شخص جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلا إذا كان يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت ارتكابه، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز ايقاعها به وقت ارتكابه الجريمة.

بمقارنة النصوص التشريعية اليمنية في الدستور والقوانين ذات الصلة بالجريمة بالمواثيق الدولية يتضح أنها من الناحية النظرية لا تختلف عنها كثيراً من حيث الجوهر فالمادة (46) من الدستور اليمني تنص على أن " المسؤولية الجنائية شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بقاء على نص شرعي أو قانوني، وكل متهم برئ حتى تثبت ادانته بحكم قضائي بات، ولا يجوز سن قانون يعاقب على أي أفعال بأثر رجعي بصدوره، وتنص المادة (47) من الدستور على أن (أ) تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وامنهم ويحدد القانون الحالات التي تقيد فيها حرية المواطن ولا يجوز تقييد حرية احد الا بحكم من محكمة مختصة . (ب) لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه الا في حالة التلبس او بأمر توجهه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن بصدوره من القاضي او النيابة العامة وفقاً لاحكام القانون كما لا يجوز مراقبة شخص او التحري عنه الا وفقاً للقانون وكل انسان تقيد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته ويحظر عليه التعذيب جسدياً او نفسياً او معنوياً ويحضر القسر على الاعتراف اثناء التحقيقات وللانسان الذي تقيد حريته الحق في الامتناع عن الادلاء بأية أقوال الا بحضور محاميه ويحضر حبس او حجز أي انسان في غير الاماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون ويحرم التعذيب والمعاملة غير الانسانية عند القبض او اثناء فترة الاحتجاز او السجن (ج) كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم الى القضاء خلال اربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي او النيابة العامة

تبليغه باسباب القبض واستجوابه وتمكينه من ابداء دفاعه واعتراضاته ويجب على الفور اصدار امر مسبب باستمرار القبض أو الافراج عنه وفي كل الاحوال لا يجوز للنيابة العامة الاستمرار في الحجز اكثر من سبعة ايام الا بأمر قضائي ويحدد القانون المدة القصوى للحبس الاحتياطي (د) عند القاء القبض على أي شخص لاي سبب يجب ان يخطر فوراً من يختاره المقبوض عليه كما يجب ذلك عند صدور كل أمر قضائي باستمرار الحجز فإذا تعذر على المقبوض عليه الاختيار وجب ابلاغ اقاربه او من يهيمه الأمر (هـ) يحدد القانون عقاب من يخالف احكام أي فقرة من فقرات هذه المادة كما يحدد التعويض المناسب عن الإضرار التي قد تلحق بالشخص جراء المخالفة ويعتبر التعذيب الجسدي أو النفسي عند القبض أو الاحتجاز أو السجن جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب عليها من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها. على الرغم من أن قانون الإجراءات الجزائية في مجمله يحتوي على مجموعة من القواعد والإجراءات الواجب إتباعها إزاء الأشخاص المهمين أو المشبوهين بارتكاب أفعال يعاقب عليها القانون فكانت هذه الإجراءات والقواعد أصلاً حقوق المتهم المؤدية إليها ، ومع هذا فقد أكد الباب الثاني المهام الأساسية على ما جاء في الدستور من شخصية المسؤولية الجزائية وكون المتهم بريئاً حتى يدان وحظر أنواع التعذيب ومنع الاعتقال خارج نطاق القانون وهو ما تتضمنه أحكام المواد من 3-11.

الاعتقال والاحتجاز التعسفي:

تنص المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه" وتنص المادة (9) منه على أنه " لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفياً " وتكفل المادة (1/9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية " لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف احد أو اعتقاله تعسفياً ولا يجوز حرمان أحد من حريته الا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه".

يقع انتهاك الحق في الحرية عندما يقوم موظف عمومي أو أي شخص آخر يعمل بصفة رسمية أو بتحريض رسمي منه أو برضاه أو موافقته بحرمان شخص بدون سبب مشروع ، من حريته عن طريق احتجازه في سجن أو في أي مرفق احتجاز آخر أو وضعه تحت الإقامة الجبرية. وأول ما تضمنه المادة (9) من العهد الخاص بالحقوق المدني والسياسية هو متطلب قانونية التوقيف والاحتجاز . ولا يسمح بالحرمان من الحرية الا عندما يتم لأسباب وطبقاً لإجراءات يقرها القانون . ويقع انتهاك لمبدأ القانونية إذا تعرض شخص للتوقيف أو الاحتجاز لأسباب غير مقررّة تقريراً واضحاً في القانون أو تتنافى مع القانون، أو تم القبض عليه وسجنه من قبل شخص أو جهة غير مخولة ، أو تم ابقائه في السجن بعد انقضاء مدة العقوبة، أو تم توقيفه واحتجازه في غير الأماكن المحددة لذلك وفقاً للقانون.

إطار رقم (3) بعض حالات الاعتقال التعسفي التي رصدتها الرابطة خلال عام 2011م:

- بتاريخ 2011/3/3م تم احتجاز الصحفية / غادة العبسي في ساحة الاعتصام أمام جامعة صنعاء خلال قيامها بإجراء استبيان برصد آراء الجمهور اليمني

- حول اداء قناة الجزيرة ، حيث تم توجيه التهم لها بالعمالة من قبل اللجنة المنظمة للإعتصام ومصادرة الوثائق التي كانت بحوزتها وهاتفها الشخصي وإجبارها على المثول للتحقيق في إحدى الخيام بساحة الاعتصام.
- بتاريخ 2011/3/4م قامت عناصر أحزاب اللقاء المشترك في ساحة جامعة صنعاء اعتقال الطالب/ كمال حسين حسين الريمي البالغ من العمر (20) عاماً والتحقيق معه.
- بتاريخ 2011/3/6م قام المعتصمون في ساحة جامعة صنعاء باعتقال المواطن/ محمد عبده الحفاشي وبصالحه إلى خيمة اللجنة المنظمة التي قامت بالتحقيق معه حول شهادته التي أدلى بها بشأن السيارة التي قام قها عناصر المشترك بإحراقها بتاريخ 2011/2/14م.
- بتاريخ 2011/3/6م قام المعتصمون في ساحة جامعة صنعاء باعتقال ما يقارب من (40) بائعاً متجولاً ووضعوهم رهن الاحتجاز في خيمة اللجنة الأمنية للتحقيق معهم ، بحجة أنهم ربما يكونوا عناصر أمنية.
- بتاريخ 2011/3/6م اعتقلت مجموعة من عناصر اللقاء المشترك في ساحة جامعة صنعاء المواطن/ هاشم سعيد عبداللطيف الشيخ واقتادته تحت تهديد السلاح من أمام بوابة الجامعة الجديدة إلى خيمة كبيرة في حوش جمعية الإصلاح الاجتماعية الخيرية حيث قام أشخاص ملثمون يتواجدون فيها بالتحقيق معه ومن ثم الاعتداء عليه بالضرب.
- بتاريخ 2011/3/13م قامت اللجنة المنظمة في ساحة الاعتصام م/تعز باعتقال شخص وأخذ بصماته وتصويره والتحقيق معه وتعذيبه في المنصة بدعوى أنه جاسوس عليهم.
- بتاريخ 2011/3/13م قام أشخاص ينتمون لحزب الإصلاح بأمانة العاصمة بإلقاء القبض على (5) أشخاص من أهالي الحارات التي كانوا قد اشتبكوا معها في وقت سابق واقتادوهم إلى الخيام في ساحة الاعتصام أمام جامعة صنعاء واحتجزوهم هناك.
- بتاريخ 2011/3/13م قام عدد من الأشخاص ينتمون لأحزاب اللقاء المشترك باختطاف الحدث / ايمن محمد عزيز السفيناني (12) عام- من أمام منزله في حارة الميثاق جوار جامع عثرب وأخذوه إلى ساحة الاعتصام والتحقيق معه.
- بتاريخ 2011/3/17م قام المعتصمون بساحة محطة حافر م/تعز باختطاف احد الأشخاص والتحقيق معه وتعذيبه بتهمة أنه يؤيد الشرعية الدستورية.
- بتاريخ 2011/3/18م قامت عناصر من المشترك باعتقال عدد من المواطنين وأخذهم إلى حيز اللجنة الأمنية في ساحة الجامعة.
- بتاريخ 2011/3/19م أقدم عدد من المعتصمين في ساحة الجامعة على اعتقال كل من المواطن /بشير علي صالح الشرفي والمواطن/ جميل محمد الهلالي حيث تم إيقافهم من قبل أربعة أشخاص وإيصالهم إلى شخص يدعى /عادل وتم تفتيشهم بالقوة وأخذ تلفوناتهم.

- بتاريخ 2011/3/30م قام أفراد الفرقة الأولى مدرع باعتقال ثلاثة من منتسبي الحرس الجمهوري (عبدالصمد عبدالله محمد علي الشاطبي، اسماعيل عمر أحمد ثابت الشاطبي، عبدالاله محمد محمد الشاطبي) من ابناء محافظة ريمة، وقاموا بتقييد حريتهم ونقلهم إلى داخل معسكر الفرقة .
- بتاريخ 2011/4/6م قامت عناصر من الفرقة الأولى مدرع بإختطاف المحامي/محمد عبدالرقيب السقاف واقتياده إلى الفرقة الأولى مدرع وتم التحقيق معه بتهمة وجود صورة رئيس الجمهورية على سيارته.
- بتاريخ 2011/4/8م أقدمت مجموعة من أفراد الفرقة الأولى مدرع مكونة من ثلاثة اطقم بإقتحام منزل المواطن/ محمد صالح حسين المذحجي الكائن في جولة مذبح بالعاصمة صنعاء واقتياده إلى معسكر الفرقة ووضعوه رهن الاحتجاز.
- بتاريخ 2011/4/11م في الساعة الثالثة صباحا ، قام افراد الفرقة الأولى مدرع باختطاف باص اسعاف تابع لوزارة الصحة نوع هونداي موديل 2006 رقم (8190/ حكومة) ، وعليه كل من المواطن/محمد صالح حميد الهمداني (سائق ، 28 سنة من اهالي ضلاع) والمواطن/ عبدالله صالح حميد الهمداني (30 سنة ، ممرض، من اهالي ضلاع) وذلك اثناء ما كانوا متوقفين بجوار بريد مذبح بأمانة العاصمة حيث تم اقتيادهم عنوة الى معسكر الفرقة واحتجازهم هناك نم الباص.
- بتاريخ 2011/4/16م قامت اللجنة الأمنية في ساحة الاعتصام بحي جامعة صنعاء باحتجاز مصوري وكالة " فرنس برس" ووكالة " اسوشييد برس" ووكالة رويترز" (اقدمهم يماني واثنان أجانب) واخفتهما للتحقيق الأمر الذي أثار استياء في أوساط الإعلاميين.
- بتاريخ 2011/4/20م تعرض المواطن/نجيب علي أحمد غلاب للاختطاف عندما كان مارا على سيارته متوجهاً إلى منطقة الحصبة في العاصمة صنعاء.
- بتاريخ 2011/4/25م قامت مجموعة من عناصر احزاب اللقاء المشترك م/إب باختطاف الشاب أحمد الرشيدي والتحقيق معه.
- بتاريخ 2011/7/1م أقدمت مليشيات تابعة لأولاد الأحمر على أختطاف قياديين في حزي المؤتمر الشعبي العام هما : خالد أبو عبيدة- نائب رئيس الدائرة الفنية في المؤتمر الشعبي العام – وعلي سيلان- الموظف بالدائرة الفنية من أمام مطعم مبروك في شارع التلفزيون بالعاصمة صنعاء واقتادتهما بالقوة إلى المعتقل الخاص بالفرقة الأولى مدرع المنشقة.
- بتاريخ 2011/7/9م قامت المليشيات التابعة للفرقة الأولى مدرع المنشقة بإختطاف أحد ضباط دائرة الهندسة ونزع الألغام ويدعى / محمد يحيى الفقيه وثلاثة أفراد آخرون من الدائرة بالعاصمة صنعاء واحتجزتهم في سجن الفرقة.

- بتاريخ 2011/7/16م قامت عناصر مسلحة تابعة للفرقة الأولى مدرع بالتقطع لسيارة نائب وزير الإعلام /عبد الجندي في شارع الستين بالعاصمة صنعاء واحتجزتها مع سائقها في الفرقة الأولى.
- بتاريخ 2011/8/7م قام جنود من الفرقة الأولى مدرع المنشقة بإحتجاز العقيد/قائد مرشد مدير مكتب نائب رئيس الأركان لشئون القوى البشرية مع سيارته في حي النهضة بالعاصمة صنعاء.
- بتاريخ 2011/8/10م قام أفراد من الفرقة الأولى مدرع بإختطاف المقدم/ محمد زيد عبيد (يعمل في الحرس الجمهوري).
- بتاريخ 2011/8/14م قامت مليشيات مسلحة تابعة للفرقة الأولى مدرع المنشقة بإختطاف العميد طيار/ محمد عبدالعزيز العنسي واحتجزته في المعتقل الخاص بمعسكر الفرقة .
- بتاريخ 2011/8/23م قامت المليشيات المسلحة التابعة لحزب الإصلاح وأحزاب المشترك في تعز بإختطاف الجندي/هشام عبدالقوي واقتادوه إلى مكان مجهول.

تحظر المادة (9) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التوقيف " التعسفي" ويتجاوز مفهوم " التعسف" مفهوم القانونية. وينص حظر التعسف على قيد اضافي على امكانية حرمان شخص من حريته ولا يكفي أن يكون الحرمان من الحرية منصوفاً عليه في القانون كما يجب الا يكون القانون نفسه تعسفياً ويجب الا يتم انفاذ القانون تعسفاً. " والتعسف" يزيد عن كونه مجرد مخالفة القانون أو ما هو قانوني. ويجب تفسيره تفسيراً أوسع ليشمل عناصر الظلم وعدم المعقولية وعدم التناسبية. ولذلك فإن حالات الحرمان من الحرية التي ينص عليها القانون يجب الا تكون غير تناسبية أو غير عادلة أو غير متنابها ، ويجب أن لا تكون الطريقة المحددة التي يقع بها التوقيف تمييزية ويجب أن تكون ملائمة بالنظر الى ظروف الحالة، ولا يجوز احتجاز الأشخاص المحتجزين إلا في أماكن احتجاز معترف بها رسمياً وان تتلقى أسرهم معلومات كافية¹.

وتتولى سلطة قضائية أو سلطة مناظرة لها² اتخاذ القرارات بشأن مدة وقانونية الاحتجاز ولكل محتجز الحق في المثول اما سلطة قضائية وفي استعراض قانونية احتجازه.³

أول ما تضمنه المادة (9) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو متطلب قانونية التوقيف والاحتجاز . ولا يسمح بالحرمان من الحرية إلا عندما يتم لأسباب وطبقاً لإجراءات يقررها القانون. ويقع انتهاك لمبدأ القانونية إذا تعرض شخص

¹ مبادئ الاحتجاز أو السجن المبدأ 12، 16 (1) والقواعد النموذجية الدنيا، القواعد 7 و 44(3) و 92 وإعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، المادة 10، ومبادئ الإعدام دون محاكمة ، المبدأ 6.
² العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة 9 (4) ، مبادئ الاحتجاز أو السجن ، المبدأ 32 ، 37 وإعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، المادة 10،
³ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 9 (4) ، ومبادئ الاحتجاز أو السجن، المبدأ 32.

للتوقيف أو الاحتجاز لأسباب غير مقررّة تقريراً واضحاً في القانون أو تتنافى مع هذا القانون . وفي إطار تفسير المادة (9) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتبرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن الأشخاص الذين تم توقيفهم بدون أمر توقيف ولم يتم إبلاغهم بأسباب التوقيف محتجزون احتجازاً تعسفياً، وكذلك الأشخاص المحتجزين في أماكن احتجاز غير معترف بها رسمياً والذين لا تتلقى أسرهم معلومات كافية عن سبب وأماكن احتجازهم⁴ .
جدول رقم ()

الاختفاء القسري والاختطاف:

الاختفاء القسري أحد أشكال انتهاك حق الفرد في الحرية والأمن على شخصه، ويعتبر الشخص مختفياً قسرياً عندما ترفض الجهة المحتجزة له الاعتراف بالتوقيف أو الإقرار بمعرفتها بمكان شخص تم اللقاء القبض عليه أو اختطافه .
إطار رقم () بعض حالات الاختطاف التي تم رصدها خلال عام 2011

التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة:

تعرف المادة (1) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة ، بأن " أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص ، أو من شخص ثالث ، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث- أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت ويتغاضى عنه .
والتعذيب بشكل مبالغ فيه من أشكال المعاملة القاسية أو اللانسانية أو المهينة .

احتجاز المواطنين كرهائن ، وفي أماكن احتجاز تابعة لشخصيات نافذة:

يعتبر احتجاز المواطنين في سجون خاصة بشيوخ القبائل والشخصيات الاجتماعية النافذة احتجازاً قسرياً .
إطار رقم () بعض الحالات التي احتجز فيها مواطنون كرهائن:

⁴ مبادئ الاحتجاز أو السجن الميدان 12، 16 (1) والقواعد النموذجية الدنيا، القواعد 7 و 44(3) و 92 وإعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، المادة 10، ومبادئ الإعدام دون محاكمة ، المبدأ 6

رؤية رابطة المعونة لحقوق الانسان والهجرة للإصلاح الديمقراطي في المرحلة المقبلة

من أجل توفير شروط الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة وبناء دولة القانون حسبما نصت عليه المبادرة الخليجية وتوفير شروط إمكانية التداول السلمي للسلطة وإيجاد الضمانات لممارسة الحقوق والحريات الأساسية ينبغي أن ينطلق الإصلاح الدستوري والقانوني من التصورات المطروحة من قبل كل أطراف الصراع السياسي الشركاء في حكومة الوفاق الوطني معاً من خلال طرح فكرة الإصلاح الدستوري للحوار الوطني الشريك بين كل اللاعبين السياسيين الرئيسيين الممثلين بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية وقادة الفكر والرأي ثم كل أفراد المجتمع في مناقشة فكرة الإصلاح ومضمونها ، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة وضع النصوص والتوافق عليها بين اللاعبين الرئيسيين ويكون اقتراح تعديل

الدستور من قبل رئيس الدولة أو تعديل القوانين أو طرح قوانين جديدة من قبل الحكومة كمرحلة ثالثة، مجسدة لوافق وطني وللمشترك العام. ولكي يحافظ على سمو أحكام الدستور، وعدم جعله عرضة للتعديلات والتعليقات المتلاحقة ينبغي أن يأتي الإصلاح الدستوري مستوعباً لكل ضرورات إصلاح النظام السياسي وغيرها من ضرورات الإصلاح الأخرى وبما يلبي متطلبات التغيير وأولويات اليمن لفترة غير قصيرة، وبعيداً عن الانتقائية والتجزئية، هذا من حيث الطريقة ومن حيث الموضوع بالعودة إلى تصورات كل أطراف الصراع السياسي اليمني والمجتمع الدولي بشأن إصلاح النظام السياسي وفي الوثائق المشار إليها آنفاً والتي لا يتسع هذا التقرير لتفاصيلها، ومن خلال الصفحات السابقة للتقرير والإشارة إلى أهم جوانب إصلاح النظام السياسي في كل التصورات المطروحة نجد أن جمع التصورات تتفق من حيث المبدأ على جوانب إصلاح النظام السياسي كتغيير شكل الحكم إلى نظام برلماني والفصل بين السلطات وما يترتب عليه من إصلاح السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية "استقلال القضاء اللامركزية" وإصلاح السلطة المحلية وإصلاح النظام الانتخابي إصلاح الإدارة العامة وتحديثها شراكة المجتمع المدني ومؤسساته، ويشمل ذلك تعزيز التعددية السياسية والحزبية وحماية حقوق الإنسان وحرياته بما في ذلك حرية وتعددية الاعلام، وهذا يمثل الأساس الأول للإصلاح الدستوري والقانوني.

كما أن هناك ثمة اتفاقات مباشرة: وغير مباشرة بين اللاعبين السياسيين الرئيسيين تمثل أسساً أخرى للإصلاح الدستوري والقانوني ولعل أهمها توقيع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك " على اتفاقية المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية في الرياض بتاريخ 2011/11/23م وبرعاية إقليمية ودولية ونص هذا الاتفاق على إنهاء الأزمة السياسية التي عصفت باليمن خلال العام 2011م من خلال الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة في 21/فبراير/2012م كما ان الأحزاب الموقعة عليه اتفقت على التنفيذ المشترك للأعمال والنشاطات المحققة لما يلي:

- تعزيز التعاون والشراكة من خلال تشكيل حكومة وفاق وطني بين الأحزاب السياسية الموقعة والشراكة في مجال التنمية الديمقراطية وإعطاء فرص متساوية لجميع المواطنين لدعم استخدام الموارد البشرية وطاقات الشعب وتعزيز التنمية الديمقراطية.
- تعزيز العملية الانتخابية.
- الوفاء بالتوصيات التي وضعتها قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بشأن اليمن بالاستفادة من الدعم المادي من المجتمع الاوروبي والمانحين الآخرين لهذا الغرض.
- تطوير برامج مع السكان ولصالحهم والتي تضمن مستويات مقبولة من مشاركة المرأة وإشراكها في جوانب أخرى من الحياة العامة.
- المساهمة في رفع المستوى المعيشي في مجتمعهم لتحقيق هدف تعزيز الديمقراطية والذي سيكون أساساً لنموذج الديمقراطية إقليمياً.
- تشجيع جميع وتحليل هذه النشاطات ودعم الأبحاث ونشر النتائج.

وإذا أخذنا فقط نقطة التزام المؤتمر الشعبي وأحزاب اللقاء المشترك الشركاء في حكومة الوفاق الوطني بتنفيذ الالتزامات والتوصيات الواردة في القرارات الدولية فإنها توفر جزءا مهما من أسس الإصلاح الدستوري والقانوني، إذ أنها تقدم حلولا للمسائل الجوهرية لإصلاح التشريع المتعلق بنظام الحكم من رئاسي إلى برلماني وإصلاح التشريعات المتعلقة بالانتخابات العامة الرئاسية والنيابية والمحلية والتي تشكل جزءا هاما من أسس إصلاح قانوني الانتخابات والاستفتاء العام وقانون السلطة المحلية ، وتمتد إلى توفير أسس هامة لإصلاح قانوني الصحافة والأحزاب والتنظيمات السياسية فيما يتعلق بحياد وسائل الاعلام وامتلاكها والفصل بين إمكانية وأجهزة الدولة وبين الحزب الحاكم وغيرها ذلك من القوانين كما تشكل هذه التوصيات أساسا لبعض جوانب الإصلاح الدستوري كالمتعلقة بأحداث نظام انتخابي عادل يعزز التعددية الحزبية على الصعيدين النيابي والمحلي ، وإيجاد إدارة للانتخابات العامة تمثل فيها الأحزاب بصورة متوازنة ، وانقاص مدة مجلس النواب ورئيس الجمهورية وإلغاء شرط التزكية للترشيح في الانتخابات الرئاسية وغير ذلك.

ما تجدر الإشارة إليه وملاحظته أن معدل عودة الأشخاص النازحين داخلياً من مدينة صعدة التي فروا منها إلى المخيمات الخارجية المؤقتة أو بقوا في بيوت استضافتهم قد أصبح أكبر من المتوقع.

ب. انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة حسبما زُعم:

36. لقد أوصى كلُّ من قرار مجلس الأمن رقم (2014) الصادر في (شهر أكتوبر لسنة 2011م) وبعثة التقييم التابعة لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن تقوم الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة بإزالة ورفع اسلحتها ابتداءً من الأسلحة النارية الصغيرة ووصولاً إلى قاذفات الصواريخ من الساحات العامة التي تشهدها المظاهرات السلمية مثل الإعتصامات والمسيرات وأن تضمن عدم قيام أي من مناصريها وأولئك الذين يقعون تحت قيادتها بإطلاق النار من داخل التظاهرات السلمية والذي من شأنه أن يعرض المتظاهرين لمخاطر إطلاق النيران المضادة.

37. وفي صنعاء ، لاحظت البعثة أن الجماعات المسلحة للمعارضة لا تزال تسيطر على أجزاء كبيرة من المدينة حيث أن ساحة التغيير والأحياء في منطقة جامعة صنعاء القديمة والجديدة والجزء الشمالي الغربي من شارع الستين يحتضن غالبية المحتجين وانصار المعارضة، لا تزال تقع إلى حد كبير تحت سيطرة قوات علي محسن القائد ، السابق للفرقة الأولى مدرع والذي أنشق عن الحكومة وأعلن تعهده بحماية المتظاهرين المناهضين للحكومة . كما تسيطر الجماعات المسلحة الموالية للشيخ صادق الأحمر

على الحصبة وأحياء من مدينة صوفان. ولاحظت البعثة أن مناطق الإحتجاجات العامة لاسيما ساحة التغيير وساحة الجامعة التي شهدت أكبر الإحتجاجات في صنعاء لا تزال تحتضن مجموعة من الأسلحة لاسيما الأسلحة الثقيلة مثل ال آر بي جي " وغيرها من الأسلحة طويلة المدى ، وأن الحواجز الأمنية التي أنشأتها الميليشيات المسلحة موجودة بكثافة في أحياء صنعاء التي تحتلها الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة. أن الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة قد قامت بإزالة بعض الحواجز (المتارس) بعد التوقيع على الاتفاق وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي.

38. وكانت التوصية الرئيسية الأخرى الموجهة للجماعات المسلحة التابعة للمعارضة هي ضمان عدم مشاركة واستخدام الأطفال تحت سن الـ 18 سنة في أعمال نقاط التفتيش أو في حماية المتظاهرين والمحتجين . وفي المناطق التي تحتلها الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة في صنعاء، لاحظت البعثة وجود أطفال يرتدون البدلات ويظهر بأن أعمارهم تحت سن الـ 18 سنة كانوا يعملون في نقاط التفتيش ويحرسون الأحياء.

39. كما علمت البعثة بأن العديد من الساكنين والمقيمين في الأحياء والمناطق التي تقع تحت سيطرة الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة ، وخصوصاً أولئك الذين ينظر إليهم بأنهم ذوو وجهات نظر سياسية مناهضة، لا يزالون يعانون من التعرض للمضايقات والترهيب. حيث قامت المنظمات التي تمثل الساكنين في هذه الأحياء التي يحتلها مثل هذه الجماعات المسلحة بتزويد البعثة بشهادات وافادات ووثائق متعددة تحمل ادعاءات ومزاعم التعرض للمضايقات من قبل مجموعات وفرق تابعة للقوات الأمنية المسلحة. حيث تتضمن هذه الإدعاءات سواء المعاملة المتكررة في نقاط التفتيش الأمنية والإساءة باستخدام الألفاظ النابية والشتم والإساءة الجسدية ، اتلاف وتخريب الاملاك والتفتيش التعسفي للمنازل والسيارات . وتفيد الشهادات أن أشخاصاً عديدين لاسيما النساء والأطفال لم يكن امامهم خيار آخر سوى إما أن يبقوا في منازلهم أو ينتقلوا للسكن في مكان آخر. وتم ابلاغ البعثة ايضاً أن عدة منازل من هذه الأحياء تم احتلالها من قبل الجماعات المسلحة وتم تهيئتها للاستخدام العسكري.

40. وخلال الزيارة، لاحظت البعثة تنامي العداوة فيما بين جماعات المعارضة داخل مخيم المعتصمين. حيث أفادت تقارير عن وقوع عدة حوادث تخللتها اشتباكات بين المنظمات المناهضة للحكومة ذات الأيدولوجيات السياسية المختلفة في ساحة التغيير بصنعاء وخصوصاً بعد وصول المحتجين القادمين من تعز الذين شاركوا في " مسيرة الحياة" إلى

ساحة التغيير بصنعاء . حيث يروي شاهد عيان حوادث التعرض للمضايقات وغيرها من أعمال التهيب والتخويف ولكن لم تحدث أعمال قتل أو الاصابة بجروح بالغة.

41. كما التقت البعثة بمنظمات المجتمع المدني التي تمثل النساء والتي وضحت الظروف التي تواجهها النساء اللاتي يسكن ويقضين وقتاً في بعض الأحياء والمناطق التي تحتلها الجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال ، الطالبات في أحياء جامعة صنعاء ، لم يكن أمامهن سواء الانتقال للسكن في مكان آخر ويتجنبن المرور في مثل هذه الأحياء ، لانهن يرفضن أن يعرضن أنفسهن للتفتيش الذي يقوم به أفراد من رجال الأمن.

42. وفي محافظة تعز، تلقت البعثة معلومات عن احتجاجات مسلحة لعشرات من أفراد الأمن وآخرين من المنتسبين للحكومة حيث افادت التقارير عن أن نجل المحافظ كان من بين هؤلاء المحتجزين ولم يتم اطلاق سراحه الا بعد أن تدخل سفراء أجنبية. ولم تكن البعثة قادرة على التحقق من أي من هذه المزاعم. وتلقت البعثة معلومات تزعم أن جماعات مسلحة قامت باختطاف عدد من القوات في تعز ويزعم أن الخاطفين قاموا بتعذيب بعض الأشخاص المحتجزين وقاموا بحرمانهم من تلقي الرعاية الطبية. حيث أثارت البعثة هذه القضية مع قادة المعارضة وطلبت منهم اطلاق سراح كل الأفراد المحتجزين لديهم.

43. وأوصت البعثة الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة بالامتناع عن الاعتداء على المراكز التي توفر الخدمات الأساسية والامدادات الأساسية بما في ذلك امدادات الكهرباء والوقود والمياه والامدادات الطبية وكذا المنشآت والمرافق الصحية والتعليمية. وفي صنعاء، يبدو أن الخدمات الأساسية في المناطق والاحياء التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة تتعرض للإغلاق جراء احتلال هذه الجماعات المسلحة لهذه المناطق. فخلال الزيارة التي اجرتها البعثة، ظلت جامعة صنعاء القديمة مغلقة كما أن بعض المدارس الاعدادية والثانوية والمحلات والمؤسسات التجارية كانت إما مغلقة كلياً أو جزئياً. وكانت المواصلات العامة نادرة أو بالأحرى معدومة كما أن تكلفة النقل والغاز والكهرباء والسلع الأخرى قد ارتفعت ضعفين أو ثلاثة اضعاف.

وقد استمرت الاعتداءات على البنية التحتية ، كما تعرضت انابيب الغاز للقصف في 15 أكتوبر وذلك انتقاماً لقتل أعضاء لتنظيم القاعدة المزعومين الذي وصوفوه بأنه خارج عن نطاق القضاء بما فيهم اثنين من الاقليات في محافظات شبوة. كما تعرض خط الكهرباء من مأرب إلى صنعاء بشكل

متكرر للانقطاع مرتين كل 24 ساعة في شهر يناير 2012م. كما أن شحنات منتجات النفط المصفى تم استهدافها على الرغم من تحسين الوضع بعد أن قامت كل من السعودية والامارات العربية المتحدة بتوفير شحنات كبيرة من النفط الخام.

ج. القضايا الأخرى ذات الأهتمام الخاص:

44. تلقت البعثة عدة تقارير عن انتهاكات وخروقات لحقوق الأطفال . حيث ظل الأطفال حسب التقارير الواردة يتعرضون لنفس العنف الشديد الذي يتعرض له العديد من البالغين بما في ذلك أعمال القتل والجرح و/أو التجنيد من قبل القوات الأمنية. وتشير المعلومات التي تلقتها البعثة إلى أنه تم توريط الأطفال بصورة مباشرة في العنف وقد تمت مشاهدتهم يحرسون الشوارع مرتدين البدلات ويعملون في نقاط تفتيش تابعة للحكومة . كما تم إجبار الأطفال على الخروج من المدارس واستخدامهم في المظاهرات وتعرضوا للقتل والاصابة بجروح أو نزحوا جراء القتال. كما تعرض العديد من المدارس للتخريب أو تم اخلائها من قبل القوات التابعة للحكومة أو من قبل جماعات مسلحة في الأونة الاخيرة، الأمر الذي ادى إلى حرمان الالاف من الأطفال من التعليم. وفقاً للوكالات والهيئات المهتمة بالأطفال، فقد تم اغلاق 32 مدرسة في محافظة تعز على مدى شهرين منذ بداية اندلاع الاحتجاجات والاضطرابات في المدينة. وتم احتلال 12 مدرسة من إجمالي حوالي 100 مدرسة وذلك إما من قبل القوات المسلحة أو مجاميع مسلحة.

وخلال الفترة التي وضعت فيها مسودة هذه التقرير فإن جميع المدارس في محافظة تعز قد تم اعادة فتحها رغم الاحتجاجات المستمرة ضد المدير العام لمكتب التربية والتعليم بالمحافظة وبعض مدراء المدارس كما أن الوكالات وهيئات الاغاثة الانسانية حذرت في تقاريرها من ارتفاع حالات موثقة لسوء التغذية في أوساط الأطفال مصحوبة بارقام تكشف أن الأسر خفضت عدد الوجبات الغذائية التي تقدمها في اليوم للأطفال حتى الذين هم دون سن الخامسة.

45. وفيما يتعلق بحرية التعبير، فإن البعثة قد التقت بالمنظمات الممثلة لوسائل الاعلام والتي اعربت عن مدى قلقها حيال تفاقم التحديات التي يواجهها الصحفيون . فقد وردت تقارير عن ما يزيد على 32 حالة من حالات الانتهاكات التي الحقت الضرر بالصحفيين وذلك منذ شهر يناير 2011م والتي تضمنت 44 حالة من حالات التعرض للمضايقات والتهديدات والاعتداءات بالضرب بما في ذلك ما جرى خلال الاحداث التي

وقعت في منطقة " دار سلم" في 24 ديسمبر وكذا الاعتقال غير القانوني والاحتجازات ، حيث أن الغالبية العظمى من هذه الحالات تم ارتكابها من قبل القوات الأمنية التابعة للحكومة. وقد تم احتجاز الصحفي عبدالكريم ثعلب في حبس انفرادي من قبل جهاز الأمن القومي منذ 14 أكتوبر ولم يتم الافراج عنه الا في منتصف شهر ديسمبر. وزعم الرئيس السابق لوكالة سبأ للأنباء الرسمية تلقيه تهديدات من أحد اقرباء الرئيس. وتعرضت مقرات محطة تلفزيون السعيدة في مدينة صوفان بصنعاء للحريق في شهر أكتوبر وذلك خلال الاشتباكات الكثيفة التي وقعت في المنطقة هذه كما وردت تقارير عن حالات اعتداءات واحتجازات غير مشروعة قام بها مناوئون مسلحون للحكومة في صنعاء ووقوع حادثة واحدة في صعدة. وقامت الاتحادات ايضاً بتوثيق ما يزيد عن 90 حالة من حالات المصادرة للصحف في نقاط التفتيش الأمنية بداخل المدن الرئيسية ، وداخل مديريات معينة بصنعاء. كما تم رفع تقارير عن حالات ترحيل صحفيين واغلاق مواقع على شبكة الانترنت.

وفي الوقت التي جرت خلاله الزيارة ، تم ابلاغ البعثة بأن 5 صحفيين على الاقل لقوا حتفهم منذ بداية الاضطرابات ، حيث لقي 4 منهم مصرعهم من قبل قناصين تابعين للحكومة حسبما زُعم.

46. وظل مجتمع المهمشين يواجه مضايقات بشكل رئيسي من قبل افراد مسلحين تابعين لمجاميع مسلحة منتمية للمعارضة والعديد يتهمونهم بمناصرة الرئيس كما أن احدى القرى التابعة للمهمشين في منطقة الروضة بمحافظة تعز وقعت تحت وابل من النيران المتقاطعة ومنع الساكنون فيها من التنقل مدة أيام خلال الأحداث التي تعتبر أشد عنفاً كما أن حوادث العنف والسطو على مركبات جمع المخلفات الصلبة حالت دون القيام بأنشطة واعمال التنظيف للشوارع والتي تعتبر أحد مصادر الرزق والقوت الرئيسية لمجتمع المهمشين.

47. ووفقاً لآخر المستجدات الواردة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الانسانية، فإن الالاف من المهاجرين الاثيوبيين تقريباً ظلوا في حالة عوز وغرباء في شمال اليمن وواجهوا حرماناً شديداً، حيث وردت تقارير عن وفاة اكثر من 30 شخصاً في شهر ديسمبر وحده.